

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University For Security Sciences

الخصائص البشرية والجغرافية للعالم العربي

الدكتور : عبدالرحمن بو زيده

الرياض

1407 هـ - 1987 م

الخصائص البشرية والجغرافية للعالم العربي

الدكتور عبد الرحمن بوزيده

لقد تجاوز سكان العالم العربي ١٦٤ مليون نسمة سنة ١٩٨٠م، بنسبة نمو سنوية تساوي: ٢,٨٪، ويساوي هذا العدد ٣,٨٪ من سكان العالم.

وكل التوقعات تشير الى ان هذا العدد سيرتفع الى ٢٨٦ مليون نسمة في نهاية هذا القرن، أي ما سيعادل ٤,٦٪ س سكان العالم.

ويعيش سكان العالم العربي فوق مساحة تساوي ١٤٠٠ مليون هكتار أي ما يعادل ١٠٪ من مساحة العالم.

وتتكون هذه المساحة بنسبة ٩٦٪ من أراضي صحراوية أو شبه صحراوية

وتتمثل نسبة الأراضي الفلاحية ١١٠ ملايين هكتار يستغل نصفها فقط في الوقت الحاضر، وتكوّن الأراضي الفلاحية غير المسقيّة ٧٨٪ من مجموع الأراضي الفلاحية

وحسب المعلومات الحالية لا يمكن اعتبار العالم العربي ثريا جدا بالمواد الطبيعية ماعدا المحروقات والفسفاط.

المحروقات:

١ - البترول:

لقد قدر احتياطي البترول العربي سنة ١٩٧٩م بـ (٣٥٩) مليار برميل، أي ما يتجاوز الاحتياطي العالمي.

أما احتياطي الغاز فيقدر (٩٣٠٤) مليارات متر مكعب أي ما يعادل ١٤٪ من الاحتياطي العالمي المعروف.

وبعد تعديل سعر البترول سنة ١٩٧٣م، وصلت مداخيل البلدان العربية الأعضاء في منظمة الأوبيك، ما يفوق ٥٦ مليار دولار سنة ١٩٧٥

ويساوي هذا الدخل ١٢ مرة أضعاف دخل سنة ١٩٧٠م.

وقد بقي هذا الدخل في ازدياد متواصل الى ان تجاوز ١٠٠ مليار دولار في سنة ١٩٨٠م، الا ان سعر البترول قد عرف في الآونة الأخيرة بعض التراجع الذي يعتبره البعض مؤقتا.

وينفق القسم الأهم من هذه المداخيل في:

أ - استيراد المواد الاستهلاكية الفلاحية

ب - استيراد المواد الاستهلاكية المصنعة

جـ - استيراد التكنولوجيا.

ففي سنة ١٩٧٦م على سبيل المثال صدرت البلدان البترولية بما قيمته (٩٧) مليار من الدولارات. بينما استوردت البلدان العربية في نفس السنة ما يعادل ٤٤ مليار دولار أما ما يتبقى من عائدات البترول فيصبح في أغلب الأحيان ودائع في البنوك الأجنبية.

ويبين هذا المثال المحسوس المشكل الذي يعاني منه اليوم العالم العربي وهو مشكل انعدام الاكتفاء الذاتي في أغلب وأهم الميادين رغم قيام تجربة تنموية في أغلب أقطار العالم العربي.

فما هي العوائق التي تعترض التجربة التنموية في البلدان العربية؟

التجربة التنموية في البلدان العربية:

لقد عرفت البلدان العربية تجارب تنموية مختلفة في كثير من ترتيباتها وتفاصيلها، الا انها ترمي في مجملها الى هدف واحد وهو الحاق هذه الدول بركب الأمم المتقدمة وقد تم ذلك في أحقاب زمنية متفاوته لأسباب موضوعية تخص كل قطر، الا انها متقاربة بصفة عامة، ونحاول ان نتعرف على ايجابيات هذه التجارب بصفة اجمالية ثم سنتعرض بعد ذلك الى النقائص.

١ - ايجابيات التجارب التنموية في مختلف الأقطار العربية:

لقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي للبلدان العربية ما بين ١٩٦٠

١٩٧٧م من (٢١,٥) مليار دولار الى (٦٧) مليار دولار بالسعر الثابت لسنة ١٩٧٠م، أي بمتوسط انمائي سنوي يساوي ٧٪ وفي نفس الفترة ارتفع عدد السكان من ٩٧ مليون نسمة الى ١٦٤ مليوناً مما يجعل زيادة الدخل الفردي لا يتجاوز الـ ٤٪ فقط. وقد لعب البترول دورا أساسيا في زيادة المعدلات الانمائية للدول العربية البترولية.

أما بالنسبة للدول غير البترولية فقد بقيت الفلاحة هي المورد الأساسي. وقد عرفت البلدان البترولية نموا اسرع من غيرها اذا تضاعف ناتجها المحلي الاجمالي ما بين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧م فقط. وعلاوة على هذه النسب الاحصائية فلقد أنجزت البلدان العربية بنية قاعدية مهمة نسبيا سواء في ما يتعلق بالطرقات والنقل بصفة عامة، أو ما يتعلق بالصحة والتعليم. فبإمكاننا القول الآن بأن أكثر من ٦٠٪ من أبناء العالم العربي الذين يتراوح سنهم ما بين السادسة والحادية عشرة يوجدون اليوم داخل المدارس.

كما زاد عدد الأيدي العاملة العربية التي تمثل الثروة الحقيقية للعالم العربي قبل البترول والفلاحة على ٢٨ مليون عامل سنة ١٩٦٠م الى ٤٥,٧ مليون عامل سنة ١٩٨٠م. الا انها بقيت غير متعلمة بنسبة ٥٠٪ وقليلة التخصص العالي في مجملها ويوجد ٧٥٪ من هذه الأيدي العاملة في البلدان غير البترولية

٢ ـ سلبيات التجارب التنموية العربية:

أهم المظاهر السلبية الواضحة للعيان في التجربة التنموية العربية هو عدم تمكنها الى الآن من الوصول الى الاكتفاء الذاتي ـ حتى في الميدان الغذائي الى الآن. بل على العكس من ذلك لقد ارتفعت الواردات الغذائية بشكل مفزع بين ١٩٦٠ ـ ١٩٨٠م.

فقد تضاعف حجم الواردات الغذائية خمس مرات ما بين ١٩٦٠ ـ ١٩٧٥م بالنسبة لمجموع الدول العربية بينما وصل ٩ أضعاف في البلدان العربية النفطية

وبالاضافة الى ذلك لقد انقسم العالم العربي اليوم عمليا الى منطقتين أو ساحتين:

١ ـ ساحة الأقطار العربية النفطية الثرية والقليلة السكان ماعدا الجزائر والعراق.

٢ ـ ساحة الأقطار العربية غير البترولية وهي في أغلب الأحيان فقيرة ومكتظة بالسكان.

وقد أحدث ذلك اختلالا وتناقضا داخل العالم العربي ككل ـ أثر تأثيرا سلبيا على التجربة التنموية، حيث حدث تفكك بين رأس المال وقوة العمل. ففي الساحة الأولى يوجد فائض في رأس المال دون ان يوجد ما يقابله من اليد العاملة.

وفي الساحة الثانية يوجد فائض في اليد العاملة دون ما يقابله من رأس المال. وقد أدت هذه الحالة الى اختلاف في الدخل الفردي وصل الى حد الافراط في التفاوت. فبينما يصل دخل الفرد في الكويت على سبيل المثال الى ١٥٠٠٠ دولار، لا يتجاوز في الصومال ١٣٠ دولاراً وفي موريتانيا ٢٧٠ دولاراً.

وقد أدت هذه الوضعية المتميزة بضعف المؤسسات الاقتصادية التنسيقية أو بقلة فعاليتها في حالة وجودها الى ظهور علاقات تبعية بين الساحة الأولى والثانية، وتتجلى هذه التبعية اقتصاديا بالقروض والاستثمارات المختلفة الصادرة من البلاد النفطية الى غيرها من البلاد العربية، وبالتنقل المكثف لليد العاملة من البلاد غير النفطية الى البلاد النفطية بما في ذلك هجرة الكفاءات والأدمغة.

أضف الى ذلك أن الغرب الذي يسلط على الأمة العربية عميلته اسرائيل التي تفتك وتعربد في ربوعها، يرمي الى أن يلهينا ويصرفنا عن عملية تنمية حقيقية تفكنا من عقال التبعية الذي ما فتىء يكبلنا به

ما هي الأسباب؟

يرجع الدكتور لبيب شقير اسباب المشاكل التي تعاني منها التجربة

التنموية العربية الى عدم صحة وعلمية المفاهيم التقليدية للتنمية والى فشلها في تحديد أسباب التخلف الحقيقية لكي يمكن معالجتها.

فعندما تقارن النظرية التقليدية للتنمية بين بلدين مختلفين في نموهما تقوم بذلك من زاوية حصر درجات التفاوت التي تفصل بين البلدين دون ان تأخذ علاقات التأثير المزدوج الموجودة حتما بين البلدين.

فالنظرية التقليدية للتنمية لم تكن تؤمن بأن التقدم آت من التخلف والعكس بالعكس. بل كانت ترى في التقدم والتخلف ظاهرتين منفصلتين عن بعضهما البعض.

وهكذا يصبح التقدم في ظل هذه النظرية فوارق كمية بين الأغنياء والفقراء يمكن قياسها كميا بالرجوع الى العناصر التالية:

- درجة نمو الناتج المحلي الاجمالي.
- درجة التزايد الديموغرافي.
- درجة انتاجية العمل.
- مدى كثافة الاستثمارات.
- نوعية التكنلوجيا.
- مدى وجود الثنائية الاقتصادية الخ.

أما العيب الثاني الذي تحمله النظرية التنموية التقليدية فهو اعتبار عملية التنمية عملية اقتصادية محضة بينما التنمية في الحقيقة هي عملية تاريخية وثقافية قائمة على الشعور الوطني ولا يمكن الا بالرجوع إلى الانسان ومدى رفاهيته

وهذا ما يذهب اليه أكثر فأكثر المنظرون الأجانب مثل (P.Borel) في كتابة الثورات الثلاث في التنمية حيث يقول في هذا الصدد: ان الذي لا يعتبر التنمية مشروعاً انسانياً انما يعتبرها عملية مادية فزيائية وتوازناً بين البيئات وميكا نسمات توفر بواسطة رؤوس الأموال، والتقنيات

والبيروقراطيين، ويحافظ على سيرها الحسن والمنظم بقياس مردوداتها المادية النقدية، سيفشل حتماً.

فالتنمية هذا المشروع الانساني، لا يمكن ان يكون لها معنى الا ضمن مستقبل وضرورة الانسان.

وهذا ما تردده أهم مواثيق الثورة الجزائرية فلقد جاء في الميثاق الوطني الجزائري الذي صادق عليه الشعب سنة ١٩٧٦م بأن السعي لترقية الانسان يكون الهدف الأعلى المنوط بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ان النشاطات الاقتصادية البحته، وعلى الخصوص الفلاحة الصناعة تساهم بشدة، في السعي الى ترقية الانسان، بالاضافة الى مهمتها الانتاجية[1] كما ان كثيرا من المسئولين العرب انتهوا الى أهمية هذا الطرح ففي مقال صدر بمجلة العربي سنة ١٩٨٢م ـ تحت عنوان "هموم خليجية" للدكتور **علي فخرو** وزير التربية والتعليم في دولة البحرين يفتح الوزير كلامه بهذ الجملة:

إذا اعتبرنا الانسان هو المدخل الحقيقي بل المعيار والهدف، لأي سعي في اتجاه التنمية، فان تجربة الدول الخليجية في هذا الميدان تظل بحاجة الى المناقشة واعادة النظر

وبعد ان يؤكد الدكتور **فخرو** على تبعية الدول الخليجية ـ موضوع محاضرته ـ للغرب اقتصاديا، وتكنلوجيا وماليا ينتهي الى نتيجة أن التعليم هو مفتاح التنمية الشاملة، ثم يحاول حوصلة ما تم في هذا الميدان كما يلي:

ـ تنتشر الأمية الأبجدية الحسابية بين مواطني الدول الست بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٦٠٪، وتصل نسبة السقوط والتساقط قبل الانتهاء من المرحلة الابتدائية الى حدوث ثلث الطلاب الذين يدخلون المدارس.

---

١ ـ أنظر الثورات الثلاث في التنمية ب. بوريل. ص. ١٢٢

ـ تتميز العملية التربوية والتعليمية في جميع المراحل الدراسية بأنها تلقينية هدفها تمرير المعلومات من رأس الأستاذ أو كتابه الى رأس التلميذ أو كراسه

ـ تتميز المناهج الدراسية بأن قسما كبيرا منها غير مرتبط بالبيئة ولا يصب في مجرى التنمية.

ـ يحظى التعليم الابتدائي بشرف الأهمية الثانوية في خطط وزارات التربية وموازناتها

ـ تعتبر المدرسة الثانوية ممرا للتعليم الجامعي الأكاديمي أو التوظيف الحكومي الكتابي، ولا تزال الغالبية الساحقة من الطلبة يدخلون فرعي الآداب والعلوم في حين ينعق البوم في الفروع التقنية والمهنية الأخرى وعلى الأخص الصناعية منها.

وما زالت الغالبية من جامعاتنا لا تزيد عن أن تكون امتداداً لمدارسنا الثانوية عقلية وأسلوب تعليم، ومناهج تلقينية، وعبودية اكاديمية، وابتعادا (قد يكون مفروضا) عن مشاكل المجتمع وطموحاته بالنسبة للتخصصات أحيانا وبالنسبة للبحث العلمي احيانا اخرى.

فهل تستطيع هذه المؤسسات التعليمية أو تلك المناهج أو طرق التدريس التي وصفنا ان تنمي الانسان الذي نريد. ؟ ثم يضيف الدكتور فخرو في موضع آخر:

هذا الانسان الجديد المطلوب لذلك العالم المتميز هل تتجه التنمية الاجتماعية والثقافية لبنائه؟

إنني شخصيا لا أعتقد أننا نفعل ذلك بالرغم من النشاط المحموم الذي نراه من حولنا، ان التاريخ يمكن ان يوضح ما نقول. ألم تقم مدن كاملة في الغرب الأمريكي حول مصادر الذهب، وكانت تزخر بالنشاط التجاري والمالي والترفيهي عبر السنين؟ ومع ذلك فانها قد اصبحت بعد حين اشباح مدن. لقد هجرها أهلوها بعد انتهاء امكانيات وجودها.

ألم يحدث نفس الأمر مع اسبانيا القرن السادس عشر

ونفس الاقتناع يردده غالي شكري معمما اياه على كل المحيط الثقافي

العربي حيث يقول في استجواب لمجلة الثقافة العربية. سنة ١٩٨١ ما يلي:

فالحقيقة اننا شيدنا جامعاتنا ومدارسنا على النسق الغربي الذي أملاه الاستعمار، والحقيقة ايضا اننا اسسنا دورا للنشر وصحفا هي مسوخ مشوهة للفكر الاستعماري والصهيوني.

وكلام الدكتور فخرو لا ينفي ما تحقق على الساحة العربية في ميدان التربية والتعليم على المستوى الكمي أو حتى الكيفي، فقد شيدت معظم البلدان العربية أنظمة تعليمية عصرية أو هكذا تدعى من الابتدائي الى العالي بعد ان كان التعليم فيها يقتصر على بقايا النظام التقليدي. كما ان الأمية انخفضت بأكثر من ١٤٪ بين ١٩٧٠ - ١٩٨٠م في البلدان البترولية وبأكثر من ٩٠٪ في البلدان العربية غير البترولية الى آخره.

وبالاضافة الى ذلك فان التعليم في مختلف مراحله: من الابتدائي الى العالي هو مجاني في كل البلاد العربية البترولية

لكن النقد منصب على نتاج النظام المدرسي كما رأينا. فالنظام المدرسي القائم في البلاد العربية والمناخ والمحيط الثقافي بصفة عامة لا يسمحان بظهور وبروز الانسان العربي القادر على تحرير نفسه اقتصاديا وثقافيا وأديولوجيا، والراغب في صنع حضارة عربية اسلامية جديدة تمتد جذوها في التراث وتتعالى أغصانها أو تساوي على الأقل الحضارات المتقدمة الموجودة الآن.

وذلك لأنه منقول في بنياته الذهنية ونظرته للزمن والانسان والاشياء، في قيمه الكبرى والصغرى، نقلا مشوها عن الغرب سواء كان ذلك بطريقة واعية أو غير واعية فلا يكفي ادخال تعليم القرآن وأصول الدين الى المؤسسة التعليمية "العصرية" أو الغربية على الأهم لكي تصبح عربية اصيلة، فالمؤسسة المدرسية هي نتاج اجتماعي يستمد وظيفته، وفاعليته ومعناه العميق من التركيبة الاجتماعية التي نشأ فيها انه صورة ملخصة للمجتمع الذي نشأ فيه ولذلك لا يمكن التعامل معه كما نتعامل مع الأشياء الجامدة انه يحمل في طياته جراثيم اجتماعية متعددة ستسري لا محالة في الجسم الاجتماعي الجديد المتقبل له

وليس هذا الكلام من باب الشقشقة اللفظية بل ان هناك عدة أبحاث تثبت ذلك

فلقد تم القيام بدراسة ميدانية على عينة من الشباب المدرسي لبلدان الخليج تتراوح سنه ما بين ١٦ - ٢٦ سنة إناثا وذكورا يقدر عدده بـ ٢٧١٤ وعلى عينة من أساتذة التعليم العالي بنفس البلدان مكونة من ٢٤٠ مدرساً، وعينة ثالثة من أساتذة التعليم الثانوي تشتمل على ٥٠٣ أساتذة، وعينة رابعة لدور النشر والطباعة تحتوي على ١٩ دارا وكانت النتائج الاجمالية المختصرة جدا كما يلي:

١ بالنسبة للطلبة:

- يفضل الطلبة القراءات الأدبية المكتوبة بلغة مبسطة أمثال أعمال الروائيين المصريين: **نجيب محفوظ، ويوسف ادريس، واحسان عبد القدوس،** ويهملون القراءات الكلاسيكية مثل الشعر الجاهلي والقديم بصفة عامة
- يوجد ضعف كبير في انتشار الكتب اليسارية والكتب الدينية في الأوساط الطلابية
- يوجد ضعف كبير في انتشار الكتب الفكرية والكتب الدينية في الأوساط الطلاب.
- يوجد ميل كبير للمسرحيات والأفلام الفكاهية وأفلام العنف على غيرها من المسرحيات والأفلام بما في ذلك الدينية منها.

٢ **بالنسبة لأساتذة التعليم العالي:**

يُجمع أساتذة التعليم العالي على ان هذا الأخير مصاب بعيب أساسي ألا وهو: عدم قدرته على تكوين الذهنية العلمية وروح الخلق لدى الطالب. ويُرجعون ذلك الى طبيعة البنيات الثقافية لبلدان الخليج

أما المشاكل الثقافية المطروحة بإلحاح، فيصنفها أساتذة التعليم العالي كما يلي:

أ - انتشار الأمية.

ب - صعوبة انتاج ونشر الكتب.

جـ ـ انعدام الكتاب اللائق للطفل.
د ـ ضعف برامج التلفزة والاذاعة

أساتذة الثانوي:

يؤكد أساتذة التعليم الثانوي بأن اهم مشكل يعاني منه هذا الأخير هو عدم رغبة التلاميذ في التكوين نتيجة لضعف الدوافع كما يعتبرون وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية المتردية من أهم العوائق التي تقف في وجه تأديتهم لواجبهم الثقافي والعلمي على أحسن وجه

أما البحث الميداني الثاني فقد قام به الدكتور عبد القادر زيدان الأستاذ بكلية علوم التربية بجامعة الرياض على عينه من تلاميذ ثانوية الجزيرة تقدر بـ (٤٣) تلميذا وذلك للتعرف على ميولهم العميقة في ميدان التعليم.

وقد اعطى هذا البحث في اختصار النتائج التالية:

- الميول الفنية ـ من ٥٧٪ الى ٥٤٪
- الميول الادارية والاجتماعية ـ من ٥٢٪ الى ٥٠٪
- الميول الأدبية ـ ٤٧٪
- الميول العلمية ـ ٤٠٪
- الميول الميكانيكية ـ ٢٩٪

وبدون الدخول في التفاصيل يتجلى بأن الأنظمة المدرسية الموجودة اليوم في أغلب البلدان العربية ان لم نقل في كل البلاد العربية عاجزة من ناحيتين:

١ ـ هي عاجزة من ناحية على اشباع الشباب بالقيم العربية الاسلامية المنشودة. وهي عاجزة من ناحية ثانية عن تلقين الشباب قيم الفعالية الفكرية العلمية التي قامت عليها حضارة الغرب في بدايتها.

كما انها في نفس الوقت قادرة مرتين:

١ ـ قادرة على التوظيف وبقرطة المجتمع وتعقيد الحياة الاجتماعية بدون

مبرر والبيروقراطية الحديثة كما تعلم هي ظاهرة غريبة في نشأتها وتضخمها

٢ ـ وقادرة على خلق الاستهلاك الثقافي الرديء والاستهلاك الاقتصادي المصطنع لبضائع الغرب.

وهكذا فالنظام المدرسي القائم اليوم في البلاد العربية يشبه المؤسسة الدعائية لأسلوب الاستهلاك الثقافي والاقتصادي الغربي ـ أكثر منه مؤسسة علمية قادرة على تطوير قوة الخلق والاكتشاف والاعتماد على الذات لدى الفرد والمجتمع العربي.

ان وظيفته الأساسية الكامنة والمستترة هي ان يجعل منا أسواقاً عصرية للإنتاج الغربي الحديث المادي منه والشبه ثقافي ـ وأن تكون شعوبنا وأوطاننا سوقا عصرية كانت أو تقليدية لأوطان اخرى فهذه هي التبعية بعينها.

وفي خلاصة القول نستطيع ان نقول بأن التجربة التنموية العربية تلاقي صعوبات جمة نتيجة لمفهوم التنمية الضمني أو المعلن الذي قامت على اساسه والذي يميل الى اعتبار التخلف حالة تخص بلدا في حد ذاته وبالتالي فلابد للنمو أن ينظر لنفس المقاييس. بينما التخلف علاقات قوة وهيمنة بين بلدين وأكثر والنمو هو التخلص الايجابي من علاقات الهيمنة والنفوذ في كل الميادين بالاعتماد على القوة الذاتية على الخصوص.

ـ فقد اشترينا تكنلوجيا من الغرب كانت في صالحه أكثر مما هي في صالحنا

ـ وقد اشترينا أنظمة مدرسيه وادارية وحتى سياسية في بعض الأحيان كانت في صالحه أكثر من صالحنا

ـ وقد اشترينا اسلحة من الغرب بأثمان باهظة كانت في صالحه أكثر من صالحنا اذ انها لم تمكننا حتى من الدفاع عن أنفسنا ضد اسرائيل التي ما هي في نهاية المطاف الا كيان عدواني مصطنع وضعه الغرب وباركه واستغله بقيادة أمريكا لإجهاض كل تجربة تنموية جادة وكل محاولة رزينة في طريق الوحدة الشاملة

فما الذي يدفعنا للاستمرار في هذه الطريق رغم كل النكسات. ان هناك حبالاً خفية وقوية تشدنا اليه انها حبال التبعية اللاواعية التي تنسج

خيوطها البنوك والمصارف الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات وانتشار القيم الغربية من انماط الاستهلاك الى انماط الحلق والتدخين فضلا عن انماط التفكير والتسيير

ولا يمكن الخلاص الايجابي من هذه الدوامة الا بتوفير الشروط الضرورية لذلك فيمكن ان تستمر بعض الدول العربية في انفاق أكثر من ١٠/١ انتاجها للتسلح مثل ما كان الأمر بالنسبة لمصر وسوريا والعراق والأردن خلال سنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٠م وهي أرفع النسب في العالم.

بينما كانت في نفس الفترة دول مثل ليبيا والمملكة العربية السعودية والسودان والصومال تنفق بين ٥,١٠٪ من انتاجها مس أجل التسلح.

لابد أن يكون الاعداد جماعياً يبدأ بالتعاون والتكامل العربي في كل الميادين، المالي منها والبشري والثقافي والعسكري الخ وينتهي بالوحدة الشاملة، فأين وصلنا على هذا الطريق.

ماعدا بعض التجارب الوحدوية التي انتهت بالفشل مثل تجربة الوحدة بين سوريا ومصر وهي أهم التجارب لا يوجد في الوقت الحاضر الا بعض الهياكل والمؤسسات التعاونية المنبثقة عن الجامعة العربية مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وبقية المؤسسات التابعة للمجلس الاقتصادي. ويعتبر مؤتمر القمة الحادي عشر للجامعة العربية الذي تم بعمان مؤتمر بداية الرشد الاقتصادي بالنسبة للدول العربية اذ وقع فيه تعديل مهام المجلس الاقتصادي الاستشاري وأنيطت به خمس مهام أساسية هي:

١ ـ مهمة التخطيط واعداد استراتيجية العمل العربي المشترك والخطط القومية المترتبة على ذلك

٢ مهمة الاشراف على المنظمات العربية المتخصصة العاملة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي
٣ مهمة تقويم الأداء لكل مؤسسة اقتصادية قومية.
٤ مهمة المبادرة في اقتراح انشاء أو الغاء أي مؤسسة اقتصادية
٥ مهمة رسم السياسات والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي

كما كلفت لجنة وزارية سداسية في نفس المؤتمر باعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية القائمة بين مختلف الدول العربية وأهمها اتفاقية الاستثمار العربي، واتفاقية التبادل وانتقال السلع بين الاقطار العربية على أساس وثيقة الاستراتيجية التي صادق عليها المؤتمر والتي تحتوي كل أهداف أساسية

١ تحرير الانسان العربي وتحرير قدراته الابداعية
٢ توفير وتكريس الأمن بكل عناصره الفكرية والعسكرية والغذائية والتكنلوجية
٣ مجابهة التحدي الصهيوني.
٤ القيام بالتنمية الشاملة بالاعتماد على الجهد العربي الذاتي.
٥ المساهمة الفعالة في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

وقد ركزت الوثيقة على هدفين مترادفين:

أولاهما: الأمن. وثانيهما: الانماء

وقد اعتبر المؤتمر: أن الأمن القومي يستلزم وجود قاعدة اقتصادية صلبة لا توفرها الا التنمية العربية الشاملة وفي الوقت نفسه فان الأمن يوفر السياج الواقي للمنجزات الإنمائية كما لخص ذلك الدكتور عبد المحسن زلزلة أحد الخبراء العرب الذين ساهموا في اعداد الوثيقة.

كما اتخذت القمة قرارات تحدد العلاقات الاقتصادية بين مختلف الدول العربية وذلك في اطار ما سمي "بميثاق العمل الاقتصادي القومي" وهذا لكي لا تتعرض للخلافات العربية العابرة، كما عدل مؤتمر القمة الحادي عشر المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

المصادق عليه سنة ١٩٥٣م من طرف الدول العربية.

وبهذا التعديل أصبح المجلس الاقتصادي يمثل الهيئة المركزية للتخطيط القومي، لا يضم وزراء الاقتصاد فقط بل يضم كذلك وزراء الخارجية والوزراء المتخصصين في القطاعات المتدارسة أو ممثليهم.

كما بلور المجلس الاقتصادي بمساعدة المؤسسات المختصة التابعة له خطة انمائية قومية خماسية لسنوات ٨١ ـ ٨٥ وحدد له ميزانية تقدر بـ ١٥ مليار دولار

من أجل كل هذه المعطيات تعتبر القمة العربية الحادية عشرة بداية الوعي الاقتصادي القومي. الا ان تنفيذ قراراتها ـ لا زال يصطدم بعدة عراقيل ناجمة عن تعدد الهيئات التنفيذية واختلاط المهام بين المؤسسات القومية والقطرية وضعف التخطيط والانجاز في بعض الأقطار العربية.

وبالاضافة الى هذه المساعي الشمولية على مستوى مجموع الأقطار العربية توجد مساعٍ تنسيقية تندرج ضمن المسيرة العامة مثل المساعي التي تقوم بها دول الخليج والمبادرات التي برزت في شكل جلي هذه السنة في المغرب العربي.

والذي يؤخذ عادة على هذه المجهودات القومية انها تسير ببطء، وأن تدبرها والتخطيط لها يتم في إطار ضيق لا يسهم فيه مختلف الفئات والقطاعات الشعبية والمثقفة رغم ان مثل هذه الأعمال لا يمكن ان يكتب لها النجاح الا اذا تظافرت جهود الجميع.

كما يؤخذ عليها من الناحية النظرية أنها في أغلب الأحيان تعد محاكاة لبرامج ومؤسسات السوق الأروبية المشتركة والأمم المتحدة وهي بالتالي غير مطابقة لواقع وتاريخ وامكانيات الأمة العربية

والى ان تتغير الأوضاع تغيرا جذريا فان العالم العربي اليوم ينقسم الى قسمين أو منطقتين:

١ ـ منطقة اليسر العربي. وهي منطقة تعرف في أغلبها ثراء مفاجئا لانُموًا متوازيا.

٢ ـ منطقة العسر العربي وهي منطقة تنعدم فيها المنهجية التنموية الصحيحة

في اغلب الأحيان زيادة على عدم توفر الثروة.

ويوجد اليوم بين المنطقين تكامل سلبي ما زالت المساعي مبذولة داخل الجامعة العربية وخارجها من أجل تحويله الى تكامل ايجابي.

الا ان هذه المجهودات لم تصل بعد الى وضع حد لتلك السلبيات وذلك لضعف الاهتمام بالمستقبل البعيد تحت تأثير الرخاء واليسر الموفرين الآن في بعض البلدان.

وانتشار أنماط الاستهلاك البذخي.

وتزايد ارتباط الاقطار العربية بالسوق الرأسمالية

كما أنه لا زالت المدخرات والفوائض النفطية المتراكمة والتي تقدر في سنة ١٩٧٨م بحوالي ١٤٠ مليار دولار يستفيد منها الغرب وأمريكا أكثر مما نستفيد منها نحن.

- ولأن أجهزة تعلمنا في محيطنا الثقافي بصفة عامة لازالت غير قادرة على خلق الانسان الذي بإمكانه ان يغير بسرعة هذه الوضعية وما دامت الحالة هذه فسيكون أمن الأمة العربية مهددا أردنا ذلك أم أبينا.

وكلامي هذا ليس من باب التشاؤم، بل من باب الحق والحقيقة والرجوع الى الحق فضيلة دنيوية واخروية وأمنية بالخصوص. ومع ذلك فنحن نؤمن ان بعد العسر يسرا. كما نؤمن بأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.